كلمة المملكة الأردنية الهاشمية في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه 2023

22-24/آذار 2023 نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

السيدات والسادة

الحضور الكريم،

تواصل المملكة الأردنية الهاشمية بذل جهودها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية. وتسعى، منذ صدور قرار الجمعية العامة رقم 222/71 بإعلان الفترة من 2018 إلى 2028 عقدا دوليا للعمل الخاص بالمياه، إلى تنفيذ العديد من البرامج والمشاريع ذات الصلة بالمياه والإدارة المتكاملة للموارد المائية والتي تركز على التعاون والشراكات على جميع المستويات لتحقيق الأهداف والغايات الوطنية والدولية المتفق عليها، بما في ذلك تلك الواردة في خطة التنمية المستدامة وهدفها السادس الداعي إلى ضمان توافر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها المستدامة.

واسمحوا لي أن أستعرض من على هذا المنبر أهم المنجزات التي حققها الأردن استنادا إلى اللبنات الأساسية لأجندة العمل بشأن المياه:

تحت بند "عمليات المتابعة والمراجعة: عرض النجاحات والتعلم من النتائج": أطلق الأردن مؤخرا استراتيجيته الوطنية الرابعة للمياه للأعوام 2023-2040 والتي توفر الرؤية والمسار للعمل عبر الحكومات وبالشراكة مع أصحاب المصلحة لتحقيق الأمن المائي الدائم من أجل صحتنا وازدهارنا ونمونا.

تعكس هذه الاستراتيجية الخطوات التي يتعين علينا اتخاذها لمواجهة تحديات ندرة المياه غير المسبوقة، إذ تبلغ حصة الفرد في الأردن حاليا 61 مترا مكعبا من المياه العذبة المتجددة، وهو أقل بكثير من الـ 500 متر مكعب للفرد المعترف بها دوليا كخط ندرة المياه المطلقة.

وتدفعنا التغيرات الديموغرافية، والنمو السكاني السريع، وتأثيرات تغير المناخ، والإفراط في استخدام المياه الجوفية، والاعتماد المستمر على شراء المياه عبر الحدود إلى إدارة موارد المياه الحالية بشكل أفضل والبحث لزيادة الإمدادات من خلال المصادر غير التقليدية إلى جانب التوسع الكبير في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لإعادة استخدامها في الري.

يتجه الأردن إلى تأمين المصادر الجديدة من خلال تنفيذ عدة مشاريع وطنية تتضمن مشروع الناقل الوطني الذي سيؤمن 300 مليون متر مكعب من المياه، ستخصص منها حصة للزراعة واخرى لوقف استنزاف الآبار الجوفية وعودة مستوى المياه الى الارتفاع. كما تم الإعلان عن مشروع العقبة – عمان لتحلية ونقل المياه، كأضخم مشروع للتزود بالمياه في تاريخ الأردن، والمقدرة قيمته الرأسمالية بمبلغ قد يصل إلى 2 مليار دولار امريكي. سينفذ هذا المشروع من خلال نظام التعاقد (BOT – البناء والتشغيل ونقل الملكية)، بالشراكة مع القطاع الخاص، ويتكون من نظام نقل مياه البحر ومنشأة لتحلية مياه البحر في العقبة، ونظام نقل المياه العذبة إلى باقي المناطق، حيث ستؤمن المرحلة الأولى 130 مليون متر مكعب سيتم خلطها بمياه الآبار من حقل وادي رم لتأمين المياه العذبة لأغراض الشرب وفق أفضل المواصفات وبطاقة قصوى تصل إلى 350 مليون متر مكعب.

يدرك الأردن أن زيادة العرض وحده لا يضمن الأمن المائي. لذلك نحن ملتزمون بالاستخدام الفعال لكل قطرة ماء يتم إنتاجها عن طريق تقليل المياه المفقودة بسبب التسرب والتوصيلات غير القانونية - المياه غير المدرة للدخل - إلى 25٪ بحلول عام 2040 وزيادة الكفاءة في عمليات المياه واستخدامها. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الأردن مع المستهلكين والشركاء لتحسين كفاءة استخدام المياه لزيادة إنتاجية كل متر مكعب. ويصاحب ذلك اتخاذ إجراءات لتعزيز الأداء المالي للقطاع وتحسين عائد التكاليف، خاصة وأن تكلفة تطوير المياه ومعالجتها وتقديم الخدمات تستمر في الارتفاع بشكل كبير.

كما تتطرق الاستراتيجية الوطنية إلى أهمية وضع أساس قوي لحوكمة قطاع المياه وإدارته وتشغيله. إذ تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحديث المؤسسات القائمة في قطاع المياه وإعادة هيكلتها من أجل تبسيط العمليات، وإغلاق مراكز التكلفة، وتخصيص المسؤوليات المؤسسية بشكل أفضل. وسيتم تعزيز استقلالية شركات المياه مع تعزيز الرقابة المؤسسية في الوقت نفسه من خلال هيئة تنظيمية مستقلة تراقب وتقدم تقارير عامة عن مستويات خدمة المياه والصرف الصحي.

وفي السعي لإشراك كافة الفئات المجتمعية والتزاما ببند "استدامة التنفيذ وتوسيع نطاقه" في أجندة العمل المائي، تطرقت الاستراتيجية إلى تعزيز التطوير الوظيفي وجذبا لنساء والشباب إلى القطاع كقادة للجيل القادم إضافة إلى تعزيز التعاون ما بين المؤسسات الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وتقدم الاستراتيجية التدابير والتقنيات اللازمة لضمان توفر البيانات الدقيقة والمصادق عليها بسهولة، ونشر المعلومات بشكل صحيح، ليس فقط لصانع القرار، ولكن أيضا للمجتمع ككل. وتهدف إلى إيجاد السبل لاتخاذ القرارات القائمة على البيانات، والابتكار والتكنولوجيا، واستخدام الطاقة، وكفاءة استخدام المياه، وتغير المناخ.

وقد تم إنتاج هذه الاستراتيجية المحدثة بالتوازي مع مبادرتين حكوميتين أخريين: رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2030 ومبادرة تحديث القطاع العام في سعي الأردن للاستجابة للتحديات التي تواجهه وللتعامل بشكل شمولي عابر للقطاعات مع التحديات التنموية.

وأخيرا وتحت بند "الالتزام بالعمل المشترك بين البلدان والقطاعات وأصحاب المصلحة، بهدف تسريع التنفيذ وتحسين الأثر نحو تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الأخرى المتعلقة بالمياه": يشارك الأردن في 16 من المبادرات المشتركة والمسجلة كالتزام طوعي في منصة الأمم المتحدة – Water Action Agenda بدءا من عضويته في تحالف التعاون في مجال المياه العابرة للحدود ومرورا بمبادرة السلام الأزرق وانتهاء بمبادرة تحفيز حركة الشباب العالمية من أجل المياه على سبيل المثال لا الحصر.

يلتزم الأردن بمواصلة بذل قصارى جهده لتحقيق أهداف العقد الدولي للعمل: المياه من أجل التنمية المستدامة 2018-2028، ويود أن يجدد إلى جانب الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الدعوة الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتعيين مبعوثه الخاص للمياه.

وأخيرا يرحب الأردن بالوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر المتضمنة موجزا لمداولاته ويأمل أن يتم الاستفادة من مجموعة الالتزامات في جدول أعمال المياه كمخرج أساسي آخر للمؤتمر يتم البناء عليه في المستقبل لتحقيق أقصى فائدة من العمل المشترك، والتعاون الدولي والإقليمي في سبيل استدامة الموارد المائية وحماية البيئة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته